

على العلاقات الأوروبية - الاسرائيلية برفض البرلمان الاوروبي، في التاسع من آذار (مارس) ١٩٨٨، بأغلبية ٢٠٥ أصوات ضد ١٤٣ صوتاً، الموافقة على ثلاثة بروتوكولات مع اسرائيل خاصة بالعلاقات التجارية والمالية والاقتصادية. والملاحظة التي يمكن ان نسوقها الى هذا الجزء، وربما يكون التقرير قد اشار اليها ضمناً، ان المواقف الأوروبية، بصفة عامة، لم تخرج، في جوهرها، عن المواقف الاميركية. والدليل - حسبما ورد في التقرير - ان المجموعة الأوروبية رفضت فرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل بغية دفعها الى المؤتمر الدولي والكف عن القمع الوحشي للانتفاضة الفلسطينية.

وهكذا نرى القضية الفلسطينية تدخل في مجريات السياسة الدولية، والاقليمية، والعربية. وقد يبدو هذا مفهوماً، خاصة لما باتت تشكله القضية الفلسطينية من اهمية بالغة لدى الرأي العام العالمي؛ ولنا في الانتفاضة خير دليل.

الانتفاضة

ركّز التقرير على الانتفاضة الشعبية التي تفجّرت في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧؛ وتناول الانتفاضة باعتبارها نقطة تحول جوهرية في النضال الفلسطيني؛ اذ كرست عملية انتقال تدريجي من الاعتماد على الكفاح المسلح الى الارتكاز على العنف المدني كأسلوب رئيس. وشمل التحليل مستويين رئيسين:

المستوى الأول

هو تحليل آليات الانتفاضة خلال عامها الاول، من جوانبها الفكرية والاجتماعية والحركية. فعلى الصعيد الفكري، هناك فكر الانتفاضة، من خلال تحليل مضمون النداءات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة، وبعدها ٣٢ حتى نهاية العام ١٩٨٨. ومن هذه النداءات يمكن ان نتبين اهداف النضال الفلسطيني، ووسائل ادارة الصراع، والمواقف والرؤى العربية تجاه الانتفاضة. ولو تناولنا اهداف النضال الفلسطيني لوجدناها تتلخص في النقاط التالية: وقف سياسة القبضة الحديدية؛ والغاء العمل بقوانين الطوارئ، بما في ذلك الغاء قرارات الابعاد كافة، وبصورة فورية؛ وتحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية؛ واجلاء الارهابي اريئيل شارون من البلدة القديمة من القدس؛ وحل اللجان البلدية والمجالس القروية في الضفة والقطاع؛ واطلاق سراح جميع معتقلي الانتفاضة؛ ومطالبة المجتمع الدولي والامم المتحدة بالتدخل لسحب الجيش الاسرائيلي من التجمعات السكانية في الضفة والقطاع؛ وتوفير الحماية الدولية للاراضي المحتلة.

ثمّة ملاحظتان يرصدهما التقرير، من خلال النداءات: الاولى، ان مطلب الحماية الدولية كان الاكثر تكراراً بين المطالب المباشرة، او العاجلة، الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة؛ اما الملاحظة الثانية، فهي ان الاهداف التي تضمّنتها النداءات تطابقت مع المواقف الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية خلال العام الاول للانتفاضة. وهذه الملاحظة في غاية الاهمية. فالمنظمة لم تكن بعيدة، او مفصولة، ممّا يحدث في الارض المحتلة. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فالتطابق في الاهداف يؤكد العلاقة الوثيقة بين قيادة الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ان وسائل ادارة الصراع (وهو الجانب الثاني في فكر الانتفاضة) تمثّلت في استخدام معظم الوسائل التي تدخل في سياق اسلوب العنف المدني، مع قليل من الوسائل التي تدخل في نطاق العمليات المسلحة الصغرى.

والجانب الثالث في فكر الانتفاضة، وهو الخاص بالمواقف العربية المطلوب اتخاذها، فقد تمثلت في مطلبين محددين: الاول، دعوة اقطاب قمة الجزائر الى الوفاء بالتزاماتهم المالية والسياسية والاعلامية؛ والثاني، مناشدة الدول العربية بضرورة اعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهنا ذكر التقرير جملة اعتراضية، نصها: «لم يكن قد تمّ الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة الاميركية». وفي اعتقادنا، ان جملة كهذه افسدت ما طالبت به قيادة الانتفاضة من ضرورة ان تقوم الدول العربية باعادة النظر في علاقاتها مع اميركا، لأن السؤال هو